

رقمنة الإدارة الضريبية بالمغرب



السداسي الرابع
مادة القانون الجبائي



❖ تحت إشراف الدكتور يونس مليح
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

❖ إعداد الطالبين الباحثين :
❖ أوخيا ادريس
❖ زلال فاطمة الزهراء

السنة الجامعية: 2023-2024

مقدمة

تعتبر رقمنة النظام الضريبي أحد أهم الركائز الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة التحولات الكونية المتسارعة. وبالتالي فرضت على الإقتصاد الوطني المغربي تحسين جودة الخدمات الضريبية؛ وإستخدام البيانات العامة والشخصية؛ وأيضا دعم تطوير تطبيقات الذكاء الإصطناعي. وبالتالي فرقمنة النظام الضريبي ساهمت بشكل أو بآخر في زيادة الفعالية والكفاءة عن طريق ضبط المصالح الضريبية للعائدات الإضافية بأقل جهد وفي وقت أقل ممكن، وعليه فقد ساهمت رقمنة الضرائب بالمغرب في إعطاء دفعة قوية شكلت خيار إستراتيجي أساسي يسعى لترسيخ الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية الحديثة وتجاوز الطابع التقليدي من الإجراءات الضريبية المعول بها وجعل الشكل الجديد من الإدارة الإلكترونية أكثر مرونة ودقة. فسياسة التحديث والتجديد التي تنهجها الدولة للتغلب على العديد من المشاكل الضريبية أصبحت متجاوزة في

ظل رقمنة الإدارة الضريبية، والإنخراط في التحول الرقمي الذي فرضته العولمة والانفتاح على السوق الحرة، وقد زاد من وتيرة تفعيل رقمنة النظام الضريبي الوضعية الوبائية التي عرفها المغرب لتحظى الرقمنة بأهمية قصوى كحل إجرائي للعمل على السير العادي للإدارة الضريبية والزيادة من فعاليتها وكفاءتها ومواكبة الثورة الرقمية، كما أن الرقمنة الضريبية أتاحت فرصة للكشف عن التهرب الضريبي والتخفيف من حجم العبء على الموظفين المكلفين بالضريبة وحرصت على الإلتزام التام بأداء الواجب الضريبي للإدارة الضريبية، والمساهمة في ترسيخ الشفافية والمساواة بين جميع المواطنين دون إستثناء. وبالتالي فالحديث عن رقمنة النظام الضريبي وأثره على أداء الرقابة الجبائية أصبح موضوع الساعة وضرورة ملحة والحديث عنه يفرض علينا طرح الإشكالية المركزية التالية:

رقمنة الإدارة الضريبية : الواقع و التحديات ؟

و تتفرع على هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية ، وهي كمايلي :

ما هي الأسباب التي أدت إلى اعتماد رقمنة الإدارة الضريبية ؟

و ما هو سياق التحول الرقمي بالمغرب ؟

وماهي أهم المكتسبات التي حققتها تجربة الرقمنة بالمغرب ؟ وما هي أهم معيقاتها ؟ و ماهي التوصيات

الواردة في هذا الصدد لإصلاحها ؟

من أجل الإجابة على الإشكالية أعلاه و ما يتفرع عنها من أسئلة أخرى ، إعتدنا على كل من

المنهج الوصفي و ذلك للوقوف على تشخيص رقمنة الإدارة الضريبية بالمغرب ،

و على المنهج التحليلي لإبراز أهم المكتسبات التي حققتها تجربة الرقمنة بالمغرب و كذا أهم

المعيقات و التحديات التي تواجهها بالإضافة إلى أهم التوصيات الصادرة لتجاوز

هذه المعوقات .

و بناءا على ما سبق ، فإن التطرق لهذا الموضوع ، تقتضي منا تقسيم الموضوع

على الشكل الآتي :

خطة البحث

المبحث الأول : تشخيص واقع رقمنة الإدارة الضريبية بالمغرب

المبحث الثاني : الحصيلة و التحديات التي عرفتھا تجربة رقمنة الإدارة الضريبية بالمغرب



أهمية الموضوع:

إن التحولات الكونية و المجتمعية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة ، جعلت رقمنة الإدارة بصفة عامة و الإدارة الضريبية على وجه الخصوص ضرورة ملحة كونها تحقق الفعالية و النجاعة كما تساعد على محاربة كل أشكال الغش و التهرب الضريبيين و تسهل المعاملات بين المرتفقين و الإدارة.

المبحث الأول : تشخيص واقع رقمنة الإدارة الضريبية بالمغرب

تعتبر الرقمنة عملية تحويل الجوانب المادية في عمليات الاعمال و تدفقات العمل الى جوانب رقمية , و تشير رقمنة الإدارة الى عملية تحويل المعلومات التناظرية الى تنسيق رقمي, أما بالنسبة للمغرب عرفت تجربته في اطار رقمنة ادارتها الضريبية انطلاقة سنة 2010 من خلال الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة من قبل المكلفين في تقديم مختلف التزاماتهم و معالجتها من قبل إدارة الضرائب أليا على ان يتم الدفع النهائي لهذه الالتزامات ايضا بوسائل تكنولوجية حديثة, فقد ظل الحديث عن الإدارة العمومية في قلب النقاش العمومي و الخطاب الرسمي المغربي منذ السنوات الأولى للاستقلال و الى اليوم , و قد تناول هذا الموضوع من مداخل و زوايا مختلفة ,اما من الزاوية الحقوقية من خلال التأسيس لعلاقة ديمقراطية بين الإدارة و المواطن ,او من الزاوية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الدور التنموي الذي يمكن ان تلعبه الإدارة العمومية في القيام و الاشراف على الاستثمار العمومي و تشجيع الاستثمار الخاص .

وترتكز المقاربة الرسمية الجديدة لتحسين العلاقات بين الإدارة و مرتفقيها على رافعتين اثنين هما : تحسين استقبال المرتفقين بالمصال العمومية و تبسيط المساطر و تطوير الإدارة الالكترونية, و في اطار سياسة التحديث التي تنهجها وزارة الاقتصاد و المالية و اصلاح الإدارة و المديریات التابعة لها , نجد المديرية العامة للضرائب والتي دخلت في استراتيجیة أداء و ابتكار لضمان تعبئة الموارد بشكل متساو و لضمان خدمة تتميز بالجودة للمواطنين المغاربة.

وتتجلى مهمتها الرئيسية في ضمان استخلاص العائدات الضريبية , و هي بالتالي مسؤولة عما يلي : فرض و تحصيل ضرائب الدولة , التأكد من الامتثال لقانون الضرائب و مكافحة التهرب الضريبي و توفير خبرة ضريبية للحكومة خاصة في اطار اعداد قوانين المالية و التفاوض بشأن اتفاقيات الازدواج الضريبي مع الدول الأجنبية.

وفي هذا الإطار تم إحداث مجموعة من الخدمات الالكترونية التي تمكن مرتادي هذه الإدارة من القيام تدريجيا بإجراءاتهم الإدارية عن بعد , حيث اعتمدت المديرية العامة للضرائب على استراتيجية تقوم على أربعة أهداف :

- بناء علاقة شراكة مع الملزم بالضريبة مشبعة بالثقة المتبادلة .
- لتحويل الى إدارة الكترونية .
- تعزيز عمل المديرية في مجال المراقبة .
- تطوير و تعزيز قدراتها في مجال التحصيل .

المطلب الأول: الإدارة الضريبية و رقمنة المساطر الضريبية .

عملت المديرية العامة للضرائب على مواصلة رقمنة الخدمات الضريبية عبر إطلاق خدمات إلكترونية جديدة و ذلك بهدف تسهيل المعاملات الضريبية و تبسيط المساطر لفائدة المواطنين , تمثل الإدارة الإلكترونية احدى أولويات الرؤية الاستراتيجية للمديرية العامة للضرائب , حيث أن جل الإجراءات الضريبية سوف تتم عبر الانترنت , و جميع ملزمي الإدارة الضريبية لن ينتقلوا الى المديرية للقيام بتصريح أو استخلاص أو لطلب استرجاع الضريبة او تقديم شكاية.

ولتحقيق هذه الغاية الطموحة فقد وضعت المديرية العامة للضرائب نظاما للخدمات الإلكترونية يحمل اسم simpl او خدمة الضرائب عبر الانترنت , الذي يسمح للمقاولات و المهن الحرة من انجاز اقراراتهم الضريبية و أدائها بطريقة الكترونية وهي تخص الضريبة على _الشركات و الضريبة على الدخل و الضريبة على القيمة المضافة و رسوم التسجيل والتمبر.....

أولاً : الانخراط في الخدمات الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب .

يتم هذا الانخراط عبر مرحلتين :

الحصول على رمز الدخول code d'accès و إيداع ملف الانخراط لدى مكتب الاستقبال التابع للمديرية الجهوية او الإقليمية للضرائب التي يتبع لها المقر الخاضع للضريبة .

وتمكن هذه الخدمة الخاضعين simpl adhesion التسجيل في الخدمات الإلكترونية للضريبة من التسجيل في الخدمات الإلكترونية للمديرية العامة للضرائب و انشاء او تغيير المستخدمين و المفوضين و ادخال حساباتهم البنكية

ثانياً: أداء متعدد القنوات

في إطار سعيها الى توفير خدمات ذات جودة عالية و تسهيل أداء الضرائب و الرسوم قامت المديرية العامة للضرائب بتنويع الوسائل والقنوات الخاصة بالأداء المقترحة على الخاضعين للضريبة الذين يختارون أفضل طريقة تناسبهم حيث وضعت المديرية نظام متعدد القنوات عبر شراكات مع الشبكة البنكية و مزودي خدمات الأداء.¹¹

ثالثاً: طرق الإقرار الإلكتروني.

يتم الإقرار الإلكتروني عبر ملئ الاستمارة عبر الانترنت و كذا عبر تبادل المعطيات الالكترونية, وتهم الضريبة على القيمة المضافة, الضريبة على الشركات, و الضريبة على الدخل و رسوم التسجيل و التمير و رسم الضريبة الخصوصية على المركبات , و من أهم هذه الخدمات عبر الإنترنت نجد ما يلي :

❖ خدمة الضرائب عبر الانترنت الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة: تمكن هذه الخدمة الخاضعين للضريبة من إيداع اقراراتهم الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة و الاطلاع على سجل ايداعهم في أي وقت.

❖ خدمة الضرائب عبر الانترنت الخاصة بالضريبة على الشركات :تسمح هذه الخدمة للشركات بإيداع اقراراتهم و انجاز الدفعات المتعلقة بالضريبة على الشركات دون أي تنقل وكذا الاطلاع على سجل الإقرارات و الدفعات في أي وقت.

❖ خدمة الضرائب على الانترنت الخاصة بالضريبة على الدخل:تمكن هذه الخدمة الخاضعين للضريبة من إيداع كافة اقراراتهم و انجاز دفعاتهم المرتبطة بالضريبة على الدخل و الاطلاع على سجل إبداعاتهم في أي وقت أرادوا



المطلب الثاني: الإطار القانوني المنظم للخدمات الإلكترونية الضريبية.

منذ سنوات طويلة تضمنت قوانين المالية المتتالية مجموعة من المقتضيات القانونية والتي تهم اللجوء الى الخدمات الإلكترونية الضريبية سواء فيما يخص الإقرار او الأداء الإلكتروني.

أولاً: الإقرار و الأداء الإلكتروني.

طبقاً لأحكام المادة 155 و 169 من المدونة العامة للضرائب لسنة 2020، يجوز للخاضعين للضريبة أن يدلوا إلى إدارة الضرائب بطريقة الكترونية بالإجراءات المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب , غير انه يجب الادلاء لإدارة الضرائب بطريقة الكترونية بالقرارات :

- ابتداءا من فاتح يناير 2010 بالنسبة للمنشآت التي يفوق او يساوي رقم اعمالها مائة مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.
- ابتداءا من فاتح يناير 2011 بالنسبة للمنشآت التي يفوق او يساوي رقم اعمالها خمسون مليون درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.
- ابتداءا من فاتح يناير 2016 بالنسبة للمنشآت التي يفوق او يساوي رقم اعمالها عشرة ملايين درهم دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة.
- ابتداءا من فاتح يناير 2017 بالنسبة لجميع المنشآت , باستثناء المقاولات الخاضعة للضريبة للدخل وفق نظام الربح الجرافي

ثانيا: الجزاءات المترتبة عن عدم الإقرار والأداء الإلكتروني.

طبقا لأحكام المادة 187 مكرر و 208 مكرر من المدونة العامة للضرائب تطبق زيادة قدرها 1 % على الواجبات المستحقة او التي كان من الواجب فرضها في غياب الإعفاء, في حالة عدم الوفاء بالتزامات المتعلقة بالإقرار بطريقة الكترونية المنصوص عليها في المادة 155 من المدونة, ولا يمكن ان يقل مبلغ الزيادة المذكورة عن ألف درهم , ويتم تحصيل الزيادة المشار اليها أعلاه عن طريق الجداول بدون مسطرة.



المبحث الثاني : الحصيلة و التحديات التي عرفتھا تجربة رقمنة الإدارة الضريبية بالمغرب

إذا كان تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بتقييم المخطط الرقمي المنشور في شتنبر سنة 2014 ، قد خلص إلى مجموعة من الملاحظات التي تتعلق بإعداد الخدمات العمومية الرقمية ، من بينها البطء الملحوظ في مستوى تقدم المشاريع ورقم التعريف الفردي للمواطن ورقم التعريف الفريد للمقاولات ومشروع GATEWAY ، فإن تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2019 ، قد أضاف مجموعة من الملاحظات سواءا على مستوى الخدمات الرقمية المقدمة أو على مستوى التحديات التي تواجهها الرقمنة.



المطلب الأول : حصيلة تجربة رقمنة الإدارة الضريبية

تهدف المهمة التقييمية أساسا إلى الوقوف على مستوى الخدمات الرقمية المقدمة ، وذلك من خلال فحص مدى إتاحة الخدمات الرئيسية عبر الإنترنت ومستوى نضج هذه الخدمات ، لهذه الغاية تم التطرق إلى النقاط التالية :

- مستوى تطور الخدمات عبر الإنترنت مستوى إتاحة الخدمات الرقمية على المستوى الوطني ومدى نضجها
- المستوى التقني للمواقع المؤسساتية والخدمات على الانترنت ومدى سهولة استعمالها حكمة الخدمات على الانترنت
- مستوى فتح البيانات .
- تتبع الإدارة لمدى استعمال وتأثير الخدمات العمومية على الانترنت¹⁸.



الفقرة الأولى : على مستوى نضج بعض الخدمات الحيوية

أظهرت المقارنة المنجزة لمدى نضج عينية مكونة من 15 خدمة في كل من المغرب ودول الإتحاد الأوروبي.

إن المغرب حقق نسب نضج جيدة بالنسبة لثمان خدمات ، من بينها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بأداء الضرائب (الضرائب على الدخل ، الضريبة على الشركات ، الضريبة القيمة المضافة) والرسوم الجمركية .

وفي المقابل تظل الخدمات السبع الأخرى بعيدة عن المعدل الأوروبي من حيث مستوى النضج ، وتسجل بالتالي فارقا مهما مقارنة بالممارسات الجيدة على المستوى الدولي²² .



مستوى جيد	مستوى ضعيف إلى متوسط
<ul style="list-style-type: none"> - الضريبة على الشركات - الضريبة على الدخل - الضريبة على القيمة المضافة - التصريح للجمارك - المساهمات الإجتماعية للموظفين - البحث عن عمل - الصفقات العمومية - التسجيل في سلك الدراسات العليا 	<ul style="list-style-type: none"> - تسجيل الشركات الحديثة التأسيس - الوثائق الشخصية (جواز السفر - رخصة السياقة) - طلب رخص تتعلق بالبيئة - تسجيل السيارات - إبلاغ الشرطة - الخدمات الإجتماعية - إرسال البيانات المتعلقة بالإحصائيات - حول الشركات إلى المندوبية السامية للتخطيط

في هذا الصدد ، يشير المجلس إلى أن بعض الخدمات ذات المستوى الضعيف من النضج كانت موضوع أهداف طموحة في إطار المخطط الرقمي ، غير أن الإنجازات لم ترتق إلى مستوى التطلعات ، ويتعلق الأمر بتأسيس مقابلة على الأنترنت و تسجيل السيارات و جمع المعلومات الإحصائية للشركات.



الفقرة الثانية : على مستوى ضعف عدد الخدمات المتوفرة و المرتبطة ببعض أحداث الحياة اعتمد المجلس على الدراسة المقارنة من أجل تقييم مستوى توفير الخدمات المرتبطة ببعض أحداث الحياة ، و تنص عينة مكونة من ستة أحداث تهم حياة المواطن وهي :

- فقدان العمل والبحث عنه
- الشروع في مسطرة شكاية
- حيازة وقيادة سيارة
- متابعة الدراسة في مؤسسة للتعليم العالي
- تأسيس شركة والقيام بأولى الإجراءات
- القيام بالعمليات الاعتيادية للشركة

المطلب الثاني : المعوقات التي واجهتها رقمنة الإدارة الضريبية و أهم التوصيات الواردة لتجاوزها

شكل تطوير الإدارة الإلكترونية أحد الأولويات الحكومية وذلك منذ أواخر العقد الأول من الألفية الثالثة ، غير أن هذا الورش لم يكن منظما بشكل كاف ولم يتم تدبيره عبر خطط متناسقة ، هذا الأمر حاول تقرير المجلس الأعلى للحسابات من خلال تقديم مجموعة التوصيات لتجاوزه. و في هذا المطلب ، سنتناول التحديات التي واجهتها الرقمنة بالمغرب في الفقرة الأولى ، بينما سنصب حديثنا في الفقرة الثانية على أهم التوصيات الصادرة من المجلس الأعلى للحسابات في هذا الصدد.

الفقرة الأولى : المعوقات التي تواجه رقمنة الإدارة الضريبية

قد أدى غياب إستراتيجية موحدة تشمل كل الوزارات إلى تكون إدارة متعددة السرعات، إضافة إلى ذلك لم تقم **وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة** بدورها في دعم الإدارات وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات الناجحة ، وظلت على هامش المشاريع التي باشرتها بعض الإدارات مما أدى إلى تقدم متباين لكل إدارة حسب الوسائل المتوفرة لديها ، وشهد مجال تدخل وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية حالة من التذبذب ، حيث كان يشمل تارة مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وتارة أخرى يقتصر على الدولة في مفهومها الضيق²⁴.

ولقد أدت الجهود التي بذلتها الوزارة إلى تبسيط 112 إجراء من (57 إجراء يتعلق بالمواطنين و 55 إجراء يتعلق بالمقاولات) ونشر 751 إجراء على الموقع service-public.ma ، لكن لوحظ

الفقرة الثانية : توصيات المجلس الأعلى للحسابات لتجاوز هذه المعوقات

بناء على نتائج هذا التقييم ، يوصي المجلس الأعلى للحسابات السلطات الحكومية بما يلي : -
تطوير ونشر إستراتيجية رقمية مفصلة ، والعمل على إدماج المشاريع الرئيسية للخدمات على الإنترنت التي تطلقها مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية لتحقيق تناسق عام بين هذه المشاريع .

- إعادة النظر في الحكامة العامة للخدمات العمومية عبر الإنترنت ، وعلى الخصوص ما يتعلق
منها بالعلاقة بين وكالة التنمية الرقمية ومختلف الإدارات ، لاسيما الوزارة المكلفة بالوظيفة
العمومية ووزارة الداخلية.

- وضع المواطن في صلب اهتمامات المرفق العمومي والتركيز على الخدمات على الإنترنت
المطلوبة أكثر، لهذه الغاية يوصي المجلس باعتماد مقارنة تركز على (أحداث الحياة) وتتبع
مسار المستخدم بكامله .

حقق المغرب عدة إنجازات خلال العشرين سنة الماضية ، وذلك في إطار تعزيز دولة الحق والقانون و تحسين الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية للمواطنين ، وقد أعطى الدستور الجديد لسنة 2011 دفعة قوية لهذا الزخم الإصلاحي من خلال تدعيم ممارسات الحكامة الجيدة والشفافية وإعادة تعزيز قيم الأخلاق والشفافية وتخليق الحياة العامة²⁷.

إن الإدارة الجيدة هي أساس التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل ونظرا لأهميتها في تهيئة بيئة مواتية لتعزيز النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي وحماية البيئة وهي ركائز التنمية المستدامة الثلاثة ، التي تجسدها الأهداف الإنمائية للألفية ، فإن إحداث تحول في الإدارة العامة وإصلاحها هي خطوة إيجابية وضرورية من أجل التقدم نحو الأمام²⁸.

تضطلع التكنولوجيا الرقمية والابتكار بأدوار محورية في تحسين القطاع العام وتعزيز كفاءة الخدمات ودعم الأساليب التشاركية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة ، وهذا ما أشارت إليه البيانات العامة لسنة 2020 حيث امتلك جميع دول العالم تقريبا بوابلت وطنية على الإنترنت حسب تقرير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية والذي يعتمد مجموعة من المؤشرات أهمها :



- مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية وهو المؤشر الرئيسي في التقرير ، وينبني على مجموعة من المؤشرات الفرعية الثلاثة التابعة للمؤشر : البنية التحتية للاتصالات ، مؤشر الرأس مال البشري ، مؤشر الخدمات الرقمية .

- مؤشر المشاركة الإلكترونية.

- مؤشر تنمية الحكومة المفتوحة .

- الحكومة الإلكترونية على مستوى المدن .

ضمن المؤشر تتوزع الدول بين أربع فئات : المرتفعة جدا والمرتفعة والمتوسطة والمنخفضة وداخل كل قلة تتوزع الدول ضمن أربعة أجزاء فرعية من الأدنى إلى الأعلى ، جاء المغرب في الرتبة 106 في سنة 2020 ، بمؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية

وفي الختام

لايسعني إلا أن اتقدم بعظيم الشكر والامتنان والتقدير للأستاذ الدكتور يونس
مليح على مجهوداته الجبارة في مساعدة الطلبة و الطالبات

